الباب الثاني

فيمن هو أولى بالإمارة، ومن أنصف في الولاية

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾[1].

وقال بلال بن سعد: «سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: مَنِ الخليفةُ بعدك؟ قال: مَن عدَل في البسط، وأقسطَ في القِسمة، ورحمَ أهلَ الرحمةِ»، قيل: ومَنْ لم يكن كذلك؟ قال: يَرُدُّ الطاعةَ على أهلِ الطاعةِ، ويَرُدُّ المعصيةَ على أهلِ المعصية.

وقال علي بن أبي طالب ﷺ: «على الملكِ ألا يَعْجَلَ بثلاثٍ، ويعمل بخصالِ ثلاثٍ:

- تأخيرُ العقوبةِ في سلطانِ الغضبِ.
- وتعجيلُ المكافأةِ للمحسنِ.
- والعملُ بالأناةِ فيما يحدث، فإنَّ له في تأخيرِ العقوبةِ إمكانَ العفوِ، وفي تعجيلِ المكافأةِ بالإحسانِ، المسارعةُ في الطاعةِ من الرعيةِ، وفي الأناةِ انفساحُ الرأي، وإيضاحُ الصواب.

وقال ابن المقفَّع: «لا يُعَدُّ الكَذُوب ملكاً، لأنه لا يقدرُ أحدٌ أن يستكرهَه على ما يريدهُ، وليس له أن يغضبَ لأن القدرةَ من وراءِ حاجَته، وليس له أن يبخلَ لأنه أقلُّ الناسِ عذراً على خوف الفقر».

---

(1) المائدة: الآية (55).

قال: واستشارَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ في قومٍ يستعملهم، فقيلَ له: عليك بأهلِ العدل، قال: ومن هم؟ قال: الذين إن عدلوا فهم ما رجوت فيهم، وإن قَصَّروا قال الناسُ: اجتهدَ عمر.

قال: وأوصى ملكٌ وليَّ عهدِه، فقال: اتقِ مَنْ فَوقَكَ يَتَّقِ مَنْ تحتَك، وكما تحبُّ أن يُفْعَلَ بكَ فافعلْ بغيركَ من رعيتِك، وانظُر إلى كلِّ حسنٍ فالزمْهُ، وأكثِرْ منه، وإلى كلِّ قبيحٍ فارفضْه واتركْه، واختَرْ أهلَ الدينِ والعلمِ على غيرِهم.

وقال رسول الله ﷺ: «السلطانُ ظلُّ الله في الأرضِ، مَنْ نصحَ لخلقِ الله هُدِيَ، ومن غشَّهم غويَ».

وقال عبدُالله بن ساباط: «لما حضرتْ أبا بكر الوفاةُ قال: أيها الناسُ إني ولَّيتُ عليكم عمرَ بنَ الخطابِ، فإن يعدِلْ فذاك ظني به، ورجائي فيه، وإن كان غيرَ ذلك فالخيرَ أردتُ، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾[1].

الحكاية

وحكي: أن الرشيدَ أحضَرَ رجلاً ليوليَه عملاً، فقال له: إني لا أحسنُ العملَ، ولا فِقهَ لي، فقال له الرشيدُ: فيك ثلاثُ خصالٍ: لك الشرفُ، والشرفُ يمنع صاحبه من الدناءةِ، ولك الحِلمُ، والحِلم يمنع صاحبه من العجلة، وَمَنْ لم يعجلْ قلّ خطؤُه، وأنتَ رجلٌ تشاورُ في الأمرِ، ومَنْ يشاورْ في الأمرِ كَثُرَ صوابُه، وأما الفقهُ فسنضمُّ إليك من تفقَّهُ به فولي، فما وَجَدَ فيه مطعناً.

(1) الشعراء: الآية (227).

وقيلَ لبعضِ الحكماءِ: أيُّ الملوكِ أفضلُ؟ قال: من أنصفَ الرعيةَ، وجادَ في العطيةَ، وأَمِنَ منه البريةُ.

وقال (برويز) لابنه: يا بُنَيَّ لا توسعَنَّ على جندك، فيستغنوا عنكَ، ولا تضيقنَّ فيضجروا، ولكن أَعطِهِم قَصداً، وامنعهم منعاً جميلاً، ووسِّعْ عليهم في الرجاء، ولا توسِّعْ عليهم العطاءَ.

وقال بَزرُجمهور: رأسُ أعمالِ الملوك ثلاثةٌ: كشفُ الضُرِّ، وإحداثُ الخيرِ، وكفُّ الشرِّ.

وقال الثعلبي: إنَّ السلطان أَحْرُفُه خمسةٌ، فينبغي لصاحبهِ بكلِّ حرفٍ خَلَّة، ينبغي أن يكونَ ساطعَ العدلِ، لطيف الشفقةِ، طاهراً من الخيانةِ، أليفَ الهمم ناصحَ الرعيةِ.